

أحاديث الشعر

للإمام الحافظ عبد الغني المقدسي (٥٤٤ - ٦٠٠هـ)

تحقيق الأستاذ: خير الله الشريف

عرض: د. محمد شفيق البيطار

الشعر، ذلك الفن الرفيع من القول، لا يزال من حيث موقف الإسلام منه ووظيفته المطلوبة وسماته وغير ذلك من قضاياها في المنظور الإسلامي، موضوعاً لكثير من القول قديماً وحديثاً، ولا ريب في أنّ القرآن الكريم والحديث الشريف ومواقف الصحابة هي المصادر الرئيسة الأولى لهذا الموضوع؛ وكتاب (أحاديث الشعر) للإمام الحافظ عبد الغني المقدسي كتابٌ فريد في بابهِ، يضم بعض ما وقف عليه مؤلفه من أحاديث وآثار تتعلق بالشعر، فيقدم بذلك إلى النقاد والدارسين ما يُعينهم على تناول هذا الموضوع؛ ومع أهمية هذا المصدر قلّما تجد أحداً من المتحدثين عن قضايا الشعر في المنظور الإسلامي يشير إليه أو يأخذ عنه، وقد كتبت هذه الكلمة للتنبيه على أهمية هذا الكتاب، الذي ألفه أحد الأعلام في علم الحديث، وعلى بعض الأمور في نسخته التي حقّقها السيد خير الله الشريف.

مؤلف الكتاب:

هو الحافظ، تقي الدين، أبو محمد: عبد الغني بن عبد الواحد بن عليّ ابن سرور، وُلِدَ سنة (٥٤٤) أربع وأربعين وخمسة للهجرة، في (جماعيل) من أعمال نابلس بفلسطين، فانتسب إلى بيت المقدس لقرب جماعيل منها. قديم

دمشق هرباً من الفرنجة مع خاله الشيخ أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، فنزل الصالحية فيمن نزلها من المقادسة الهارين بدينهم من ظلم الغزاة، وجعل يحفظ الحديث ويتفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل.

وكانت له رحلات في طلب العلم، إذ قَدِمَ بغدادَ مرتين: سنة (٥٦١) إحدى وستين وخمسمئة، وبعدَ سنة سبعين وخمسمئة، فلقي في المرة الأولى الشيخ عبد القادر الجيلي وأدرك من حياته نحوًا من خمسين يومًا، قرأ فيها عليه كتاب (الهداية)؛ ورحل إلى مصر ثلاث مرّات: الأولى سنة (٥٦٦) ست وستين وخمسمئة، والثانية سنة (٥٧٠) سبعين وخمسمئة، والثالثة بعد سنة سبعين وخمسمئة، فأكثر الأخذ في رحلته الأولى عن السلفي بالإسكندرية، وعن ابن بريّ النحويّ في القاهرة، وبقي مستقرًّا فيها بعد رحلته الثالثة حتى توفي سنة (٦٠٠) ستمئة، ودُفِنَ بسفح المقطم بالقرافة؛ وكانت له في أثناء ذلك رحلات أُخر إلى الجزيرة وحرّان وأصفهان وهمدان والموصل.

وقد غلب عليه طلب الحديث، إذ حفظَ أكثر من مئة ألف حديث، فكانَ أوحدَ زمانه، أميرًا للمؤمنين في الحديث، حتى إنَّ السلفي لم يكن يقول لأحد: (الحافظ) إلاّ له؛ واتّصف بإتقان جميع فنون هذا العلم، من حيث: أُصُولُه، وعلله، وصحيحه، وسقيمه، وناسخه ومنسوخه، وغريبه، ومشكله، وفقهه، ومعانيه، وضبط أسماء رواته ومعرفة أحوالهم.

وكانَ على قِصَرِ عُمُرِهِ مؤلِّفًا مُكثِرًا، إذ بلغ عدد مؤلِّفَاتِهِ ستة وستين كتابًا، بيَّنَ محقِّقُ (أحاديث الشعر) الأستاذ خير الله الشريف أنّ المفقودَ منها اثنان وثلاثون كتابًا، ولم يُطَبَّعَ مِنَ المعلوم منها حتى الآن سوى ثلاثة عشر

كتاباً^(١)، أخذها كتاب (أحاديث الشعر)، وسائرهما لا يزال مخطوطاً، ومعظم مخطوطاته كانت في المكتبة العمرية بدمشق، وآلت إلى مكتبة الأسد الوطنية. ومما سبق نستشف أهمية هذا الكتاب من خلال معرفة مؤلفه، إذ كان من علماء الحديث الراسخين فيه.

الكتاب:

لا يخرج كتاب (أحاديث الشعر) عن اهتمام صاحبه، فهو يضم - كما سلف في صدر هذا المقال - بعض ما وقف عليه من أحاديث وآثار تتعلق بالشعر، وقلت: (بعض ما وقف عليه) لأن ما في مصادر الحديث حول هذا الموضوع يفوق ما أورده المصنف رحمه الله، وهو حافظ من كبار الحفاظ كما سبق، فينبغي أن يكون قد انتخب هذه الأحاديث انتخاباً.

قسم الحافظ عبد الغني كتابه إلى قسمين: الأول - «باب ماورد في الشعر». والثاني - «باب ما ورد في ذم الشعر»؛ هكذا ورد اسم القسم الأول بخط الحافظ نفسه، وأميل إلى أنه أراد (باب ماورد في مدح الشعر)، لأن مجمل ماورد في هذا الباب يدل على ذلك، فسقطت كلمة (مدح) سهواً من الحافظ، ويُرجح ذلك عندي أمران، أولهما اسم الباب الثاني (باب ماورد في ذم الشعر) فالأرجح أن يكون الأول في مدح الشعر، ليكون الكتاب مؤلفاً من بابين متوازنين؛ والأمر الثاني أن خط الحافظ في المخطوط يدل على أنه كان يكتب بسرعة، وقد لاحظ الأستاذ الشريف هذا الأمر حين وصف خط

(1) [طبع منها حتى تاريخ تحقيق الكتاب خمسة، وبلغ المطبوع منها حين مثول هذه

المقالة للطبع ستة عشر كتاباً/ المجلة].

الحافظ بأنه شديد السرعة مليح^(١).

وسار المصنّف في إيراد الأحاديث على طريقٍ لاجِبٍ، فهو يسوق السند عن شيخه الذي حدّثه إلى آخر السند، حيثُ الصحابيُّ أو التابعيُّ، ثمَّ يُوردُ مَثَنَ الحديث، وربّما ساق سندين للحديث الواحد؛ ويُشيرُ إلى ما قد يكون من خلافٍ في اللفظ بين الروايات، ويحكم أحياناً على درجة الحديث من الصحّة، وقد يُشيرُ إلى بعضٍ من خرّجه من المصنّفين.

وبلغ مجموع أحاديث الأصل ثلاثة وأربعين حديثاً، استأثر الباب الأول بواحد وثلاثين، والباب الثاني باثني عشر؛ ويتّضح من تخریجات الأستاذ الشريف وما نقله عن علماء الحديث أنّ ما اتفق عليه البخاريّ ومسلم منها أحد عشر حديثاً^(٢)، وما أخرجه البخاريّ وحده خمسة^(٣)، وما أخرجه مسلم وحده ستة^(٤)، وثلاثة من سائر الأحاديث رجالها رجالُ الصحيح^(٥)، وأربعة رجالها ثقات^(٦)، وما بقي منها ليس فيه مقال سوى ثمانية أحاديث في سندها ضعف^(٧)، بل إنّ في سند اثنين من هذه الثمانية ضعفاً شديداً حتى عدّ

(1) أحاديث الشعر: لعبد الغني المقدسي، تحقيق: خير الله الشريف، الناشر: المحقق نفسه، دمشق، الطبعة الأولى، ١٣٤١هـ، [ص ٣١].

(2) هي الأحاديث ذات الأرقام: ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٧، ٨، ١٠، ١١، ٣٢، ٣٦.

(3) الأحاديث ذات الأرقام: ١٢، ١٩، ٢٢، ٣٣، ٤٠.

(4) الأحاديث ذات الأرقام: ١٤، ١٥، ١٧، ١٨، ٢١، ٣٤.

(5) الأحاديث ذات الأرقام: ٢٠، ٢٨، ٣٥.

(6) الأحاديث: ٢٦، ٣٠، ٤٠، ٤١.

(7) الأحاديث الثمانية هي ذات الأرقام: ٢٤، ٢٥، ٣١، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٢، ٤٣.

والذي عدّ موضوعاً هو الحديث الثاني والأربعون.

أحدها من الموضوعات عند بعض العلماء.

تحقيق الكتاب:

لم يكن الأستاذ خير الله الشريف أوَّل من عمل بتحقيق (أحاديث الشعر)، إذ سبق أن حقَّقه الدكتور جميل سلطان، وطُبِعَ في جمعيَّة التمدن الإسلاميِّ بدمشق سنة ١٩٥٦ للميلاد، ثم حقَّقه ثانيةً الأستاذ إحسان عبد المنان الجباليّ، وطُبِعَ في المكتبة الإسلاميَّة بعمَّان سنة ١٩٨٩ للميلاد، ثم جاء عمل الأستاذ خير الله الشريف ثالثاً، وطُبِعَ على نفقة المحقِّق بدمشق سنة ١٩٩٣ للميلاد = ١٤١٣ للهجرة؛ وقد اعتمد المحقِّقون الثلاثة على النسخة المخطوطة الفريدة للكتاب، وهي من مخطوطات المكتبة العمريَّة بدمشق، وناسخها هو المؤلِّف نفسه.

فأمَّا عمَلُ الدكتور جميل سلطان؛ فهو أوَّل جهد لإخراج الكتاب، بدأه بمقدمة حول الشعر وحول موقف الإسلام منه، وترجم للمؤلِّف؛ ولكنَّ الكتاب ممتلئ بالتصحيف والتحريف في أسانيد الأحاديث ومتونها، وفيه كلمات كثيرة لم يتبيَّن المحقِّق قراءتها، ولم يخرج إلا قليلاً من الأحاديث وهي تخريجات غير وافية، وهو تحقيقٌ خلَّو من الفهارس.

وأما عمَلُ الأستاذ إحسان الجباليّ، فقد بدأه بمقدمة حول الشعر في الإسلام، وعمَّله في نصِّ الكتاب من حيث الأسانيد ومتون الأحاديث جيِّد قليل الخطأ، وقد خرَّج كلَّ أحاديث الكتاب، ولكنَّ في تخريجاته تزيُّداً، وفيه اجتهادٌ في الحكم على بعض الأحاديث، ووضع للكتاب فهرسين: فهرس أحاديث المقدسي، فهرس ملحق أحاديث الشعر.

وأما عمل الأستاذ خير الله الشريف، وهو موضوع هذا العَرَض، فإنَّ جهد صاحبه واضح للعيان، ويتبيّن من خلال عَرَضِهِ هذا؛ فقد صَدَّر عمله بمقدّمة وافية، بدأها بكلمةٍ حول (الشعر في الإسلام)، فوقف عند الآيات القرآنية التي تناولت الشعر والشعراء، ثم وقف عند ما ورد في السنة المشرفة حول الموضوع، ولا سيّما تلك الأحاديث التي قد يُفهم منها أنّها تنظر إلى الشعر نظرةً سلبيةً، فبيّن حقيقة المراد منها، ونقل أقوال بعض العلماء فيها.

وأتبع ذلك بـ (نظرة في الكتاب)، رأى فيها أنّ أحاديثه تبين أهمّ سمّة يجب أن يتمتع بها الشعر، وهي الصدق، وتبيّن طرفاً من الموضوعات المطلوبة من الشاعر، من منافحةٍ عن الله ورسوله، وتثبيت الناس على الحقّ، وحكمةٍ تكونُ عصارَةَ أيّام الشاعر وصريح خبرته ومعاناته في الحياة، وتبيّن أن الشاعر ينبغي أن يلتزم القواعد العامّة للشريعة؛ ثمّ التفت إلى بعض الأحاديث التي تعبّر عن تحرّج بعض الصحابة من قول الشعر، فبيّن المراد منها، وممّا ورد في ختام كلامه: «وهكذا فإنَّ مُجْمَلَ الأحاديث الواردة في الكتاب تدلّ على أنّ الشعر وقوله في الإسلام من الأمور المباحة التي لا خلافَ في إباحتها، ويُطلَب فيه ما يطلب في الكلام من انضباط بما قرّره الميزان الصحيح من الصيانة والرعاية والحق والخير والجمال؛ فإذا دعت إليه الحاجةُ وجب اللجوء إليه أو صار مستحبّاً تبعاً لأهمّيته ولمقدار هذه الحاجة، فإن أعقب ضرراً امتنع وجراً إنّما على صاحبه يتناسب مع ذلك الضرر»^(١).

وترجم المحقق بعد ذلك للمؤلف، فتناول حياته، وحليته، وحفظه

(1) مقدّمة المحقق: ١٦.

وعلمه، وشغله وإشغاله، وابتلاءه، ومعجم شيوخه، وبعض طلبته، ومؤلفاته: المطبوعة والمخطوطة والمفقودة؛ وذكر بعض مصادر ترجمته، ثم تحدّث عن نسخ الكتاب، وهي: نسخة الحافظ عبد الغني بخطه، ومطبوعة جميل سلطان، ومطبوعة إحسان عبد المنان الجبالي. وختتم مقدّمته بخطه في تحقيق الكتاب.

وجاء بعد هذه المقدمة النصّ المحقّق، فنجد أنّ الأستاذ الشريف رَقَمَ أحاديثه، وضبط أعلام السند ومتن الأحاديث ضبطاً وافياً، وأصلح الأخطاء القليلة في الأصل المخطوط، واستدرك السقط الواقع في بعض مواضعه؛ ولم يدع حديثاً واحداً بلا تعليق، إذ خرّج جميع الأحاديث من مظانها ما أمكنه ذلك، ولم يكتف ببعض إشارات الحافظ عبد الغني إلى مَنْ خرّج الحديث، ونقل أحكام العلماء على عدد من الأحاديث، وأجد على بعض تخريجاته ملاحظةً أذكرها فيما بعد؛ وترجم لبعض رجال السند وبعض الأعلام الواردة في الأحاديث منبّهاً على مصادر الترجمة، وأجد على ذلك مأخذاً سوف أذكره فيما بعد أيضاً؛ وشرح ما وجدته في حاجة إلى شرح من ألفاظ الأحاديث وما فيها من أشعار.

ولا أجد بأساً هاهنا في أن أنقل من عمل الأستاذ الشريف تخريج حديثين مشهورين على ألسنة الناس، ليتبين في ذلك الجهد الذي بذله في تخريجاته، وليقف القارئ على مدى صحّة هذين الحديثين؛ فأولهما الحديث الثاني عشر الذي رواه المصنّف بسندٍ له إلى أبيّ بن كعب رضي الله عنه أنّ رسول الله ﷺ قال: «إنّ من الشعر حكمة». وعلّق المصنّف عليه بقوله:

«صحيح، رواه البخاري عن أبي اليمان، عن شعيب، عن الزهري»^(١)، فقال المحقق في تخريجه: «أخرجه ابن أبي شيبة في (مصنفه) برقم (٦٠٥٦) = ٨/٥٠٣، وعنه عبد الله بن أحمد في (المسند) ١٢٥/٥، وأبو داود في (سننه) برقم (٥٠١٠) = ٣٠٣/٤، وأخرجه الطحاوي في (شرح معاني الآثار) ٤: ٢٩٧ عن يونس عن الزهري، والبخاري في (صحيحه) برقم (٦١٤٥) كتاب الأدب، باب ما يجوز من الشعر والرجز والحداء وما يُكره منه»^(٢)، ثم روى المصنّف الحديث نفسه بسندٍ له آخر عن ابن عباس، فقال المحقق: «أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير) برقم (١١٧٦٠) = ٢٨٧/١١ من طريق الإسناد المذكور، وأخرجه أحمد في (المسند) ٢٦٩/١، ٢٧٣، ٣٠٣، ٣٠٩، ٣١٣، ٣٢٧، وابن أبي شيبة في (المصنّف) برقم (٦٠٥٨) = ٥٠٣/٨ من طريق عن سماكٍ به»^(٣)، أي بالسند الذي رواه الحافظ عبد الغني به عن سماك.

وثانيهما الحديث الثامن والثلاثون الذي رواه المصنّف بسنده إلى هُشَيْمٍ قال: «أخبرنا أبو الجهم، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «امرؤ القيس صاحب لواء الشعراء إلى النار»^(٤)، فقال المحقق في تخريجه: «أخرجه أحمد في (المسند) برقم (٧١٢٧)، وقال العلامة أحمد شاکر: (إسناده ضعيف جداً)، وأخرجه الخطيب في (شرف أصحاب الحديث) برقم (٢٢٤) = ص ١٠٢ من طريق الخليفة المأمون، عن هُشَيْم

(1) أحاديث الشعر ٤٧.

(2) نفسه: ٤٧.

(3) نفسه: ٤٨.

(4) نفسه: ٧٤.

بالإسناد المذكور، وابنُ عديّ في (الكامل) ٢٠٤/١ وقال: (هذا الحديث بهذا الإسناد باطلٌ، وقال في ترجمة أبي الجهم ٢٧٥٥/٧: (منكر الحديث))^(١).
وعندما انتهى المحقق من متن الكتاب استدرك على الحافظ عبد الغني طائفةً من الأحاديث والآثار، واضعاً لها أرقامًا متسلسلة مع أرقام الأحاديث التي أوردها الحافظ: ومخرّجًا إياها من مصادرها، وقد بلغت ثلاثين حديثًا وأثرًا؛ ورأى الأستاذ الشريف أن يقسمها إلى أبواب: باب حُكْم الشعر والرُخصة فيه، وباب إنشاد الشعر، وباب التمثُّل بالشعر، وباب الاستدلال بالشعر، وباب نقد الشعر.

ولا ريب أن ذلك كلّهُ ممّا يُحمَدُ للمحقّق ويُنثى عليه لأجله؛ وممّا يُحمَدُ له أيضًا أنّه وضع للكتاب ثمانية فهارس فنيّة:

(١) فهرس شيوخ المؤلف المذكورين في الكتاب.

(٢) فهرس رجال الأسانيد.

(٣) فهرس الأعلام والقبائل والأماكن والأيام.

(٤) فهرس الأحاديث المرفوعة.

(٥) فهرس الآثار الأخرى.

(٦) فهرس الشعر.

(٧) فهرس مصادر التحقيق.

(٨) الفهرس العام.

ولكن وقع في بعض هذه الفهارس هنات قليلة ينبغي التنبيه عليها، إلى جانب بعض الهنات في التحقيق نفسه.

ملحوظات حول التحقيق:

ذكرتُ فيما سبق أنَّ لي بعضَ ملحوظاتٍ حول تحقيق الأستاذ الشريف، وأحبُّ أن أثبتَّها في هذا المقال ليتنبَّه عليها مَنْ وَقَعَ الكتاب في يده، وليستدرك الأستاذ الشريف في طبعته القادمة - إن شاء الله - ما يوافقني عليه منها.

فمن ذلك أنَّ المحقِّق ذكر في تخرجاته مصادر عدد من الأحاديث وفيها صحيح البخاريِّ وصحيح مسلم أو أحدهما مع غير ذلك من المصادر، فتجده يؤخِّر البخاريِّ ومسلماً ويقدم غيرهما عليهما، مع أنَّهما متقدِّمان على أصحاب تلك المصادر في الزمن، أو أنَّ لصحبيهما مزية على تلك المصادر، ولنضرب على ذلك مثلاً واحداً، وهو تخريج الحديث الثالث، فقد قال فيه: «أخرجه أحمد في (المسند) ٣٠٣/٤ عن أبي معاوية بالإسناد المذكور، والخطيب في (تاريخ بغداد) ٣١/١٤ عن أحمد بن بديل عن أبي معاوية به، والبخاريِّ في صحيحه برقم (٤١٢٤) كتاب المغازي، باب مرجع النبي ﷺ من الأحزاب، من طريق إبراهيم بن طهمان عن أبي إسحاق به، وبرقم (٤١٢٣) مع مسلم في (صحيحه) برقم (٢٤٨٥)، في الباب السابق، كلاهما عن شعبة عن عدي به»^(١).

ف نجد المحقِّق يقدم الخطيب البغداديَّ (توفي سنة ٤٦٣هـ) على البخاريِّ (توفي سنة ٢٥٦هـ) ومسلم (توفي سنة ٢٦١هـ)، ويقدم مسند الإمام أحمد على صحيحيهما مع أنَّ في مسنده الصحيح والحسن والضعيف ومنها أحاديث يسيرة

(1) أحاديث الشعر ٣٩.

حُكِمَ على بعضها بالوضع، في حين أنه ليس في صحيحيهما إلا الصحيح^(١)؛ وهذا مثالٌ ضربته، ومثله ما يراه الناظر في تخريج الأحاديث: ٤، ٣، ٨، ١٢، ١٤، ١٨، ١٩، ٢١، ٣٦، ٤٠. وهذه الملاحظة منهجية لا تقدر في تخريجات الأستاذ الشريف، ولكن الأولى أحقُّ بالاتباع.

ومن ذلك أن المحقق ترجم لسبعين رجلاً ممن ذكرهم الحافظ في متن الكتاب، فنجده يطنب في بعض الترجمات، كترجمة السلفي^(٢) وترجمة طرفة ابن العبد^(٣)، ويوجز إيجازاً لا يكاد يرجع القارئ منه بطائل كبير، وذلك في تسع عشرة ترجمة، كقوله في ترجمة أحمد بن عبد الجبار العطاردي: «نسبةً إلى جدّه عطاردي بن حاجب بن زرارة»^(٤)، وقوله في ترجمة الإمام إبراهيم بن إسحاق الحربي: «نسبةً إلى محلّة (الحريّة) غربيّ بغداد»^(٥)؛ ويُضاف إلى ذلك أن هذه الترجمات لم تكن على طريقة محددة، فتجده يأخذ رجلين أو ثلاثةً من رجال السند فيترجم لهم، ويترك سائر رجاله: وليس لهؤلاء المترجمين ما يميّزهم من سواهم. وكان الأولى - فيما أرى - أن يقف المحقق عند جميع رجال الأسانيد، فيوجز أشدَّ إيجازٍ مقال رجال الجرح والتعديل في كلّ واحد منهم، كأن يقول: ثقة، صادق، صدوق، ونحو ذلك، أو: كاذب، كذوب، منكر

(1) انظر: منهج النقد في علوم الحديث، للدكتور نور الدين عتر: ٢٥٤، ٢٧٩، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

(2) نفسه: ٣٩.

(3) نفسه: ٥٤.

(4) نفسه: ٤٠.

(5) أحاديث الشعر ٤٢.

الحديث، أو ما شابه ذلك، بحيث يُفيد ذلك في الحكم على درجة الأحاديث التي لم ترد في الصحيحين، وأرى أن يكون ذلك في فهرس رجال الأسانيد لا في حواشي التحقيق، تجنبًا للتكرار، فإذا أراد القارئ معرفة درجة حديث ما، نظر في رجاله وفيما قيل فيهم، فعرف درجة صحته؛ فأما الترجمة لبعض رجال الأسانيد وإهمال سائرهما فليس فيها ما يخدم القارئ كثيرًا.

وجاء في ترجمة السلفي أن له شعرًا، وساق المحقق له من قصيدة خمسة أبيات، آخرها^(١):

فلسْتُ الدهرَ إمعةً وما إنْ أزلُّ ولا أنزلُ لذي التَّزالِ
وعبارة «لذي التَّزالِ» تصحيف، والصواب «لدى التَّزالِ».

ومما يُنبه عليه أنه قال في ترجمة الأعشى المازني: «هو أعشى بني حرماز، من مازن»^(٢)، وليس بنو حرماز من بني مازن، وإنما الحرماز ومازن أخوان، وهما ولدا مالك بن عمرو بن تميم، والأعشى هذا من بني حرماز، فنُسب إلى مازن لأن مازنًا إخوانهم، وقد كان في الحرماز ضعة وقلة، فنُسب إلى الأعلى والأكثر ومن عادة العرب أن يفعلوا ذلك^(٣).

ومن الملحوظات أنه قال في بعض تعليقاته: «القليب: البئر الذي لم

(1) أحاديث الشعر: ٣٩.

(2) نفسه: ٥٩.

(3) انظر: جمهرة أنساب العرب لابن حزم: ٢١٣؛ تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة: ١٩٧٧؛ وأسد الغابة - لابن الأثير ١: ١٢٢، تحقيق محمد إبراهيم البنا ورفاقه، دار الشعب، القاهرة، ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م.

يُطَوُّ»^(١)، والبئرُ أنثى في كلام العرب، كما هو في المعجمات، فينبغي أن يقول:
البئر التي لم تُطَوَّ.

وجاء في ترجمة (المسنجاني)^(٢) أنه توفّي سنة (١٣١هـ)؛ والصواب سنة
(٣٠١هـ).

وجاء في مستدرک الأستاذ الشريف: «عن عائشة قالت: سمع النبي ﷺ
نساءهم يقولون في عُرسٍ: ...

وأهدى لها كَبِشًا تَنَحَّحَ في المرئيد
وزوجك في النادي ويعلم ما في غد
فقال رسول الله ﷺ: لا يعلم ما في غد إلا الله؛ ألا قلت:
أتيناكم أتيناكم فحيانا وحياكم»^(٣)

ولا يصح ذلك في اللغة، فإما أن يكون الصواب: (يقلن في عرس)
و(ألا قلتن)؛ وإما أن في النصّ تحريفًا ينبغي البحث عن صوابه.

وفي هذا الحديث أيضًا تصحيف وتحريف في البيت الأول، وصوابه:

وأهدى لها أَكْبِشًا تَبَحَّحُ في المرئيد
.....

ويُراد في تخريجه أنه ورد في الوافي في العروض والقوافي - للتبريزي
(ص ٩٠)، وفي اللسان (بحج).

(1) أحاديث الشعر ٥٩.

(2) نفسه: ٧٠.

(3) نفسه: ٩٠ - ٩١.

وهذا الشعر من (مجزوء المتقارب) وليس من الطويل كما جاء في فهرس الشعر.

ونجد في الفهارس الفنيّة أربع ملحوظات، فأولها أنّه لم يُدخِل في الفهارس الثلاثة الأولى فهرسةً ما وردَ في مستدرّكه على الحافظ عبد الغني، وثانيها أنه أدخل سهوًا في فهرس رجال الأسانيد (بني مازن) مع أمّها قبيلة، وقد خصّص للقبائل والأعلام الأماكن والأيام فهرسًا خاصًا فلم يذكر فيه (بني مازن).

وثالثها أنّه خلطَ في فهرس رجال الأسانيد بين (حمّاد بن سلمة) وبين (أبي سلمة بن عبد الرحمن)، فقال: «حمّاد بن سلمة، ٢، ١، ٦، ٢١، ٢٧، ٢٨، ٣٨، ٣٩»^(١)، أرادَ أنّه ورد ذكره في أسانيد الأحاديث ذات الأرقام السابقة، ثم قال: «أبوسلمة بن عبد الرحمن = حمّاد بن سلمة»^(٢)، أرادَ أنّ أبا سلمة هو حمّاد بن سلمة، وأماكن وروده هي نفسها المذكورة عند حمّاد، وهذا خلط بين رجلين متباينين، فأما أبو سلمة فهو ابنُ عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، وهو من التابعين، أحدُ الأئمّة الكبار، أمّه تماضر بنت الأصبغ الكلبيّة، تزوّجها عبد الرحمن عندما أرسله النبي ﷺ إلى بني كلب يدعوهم إلى الإسلام فأسلم جده الأصبغ، وتزوج عبد الرحمن ابنته تماضر فأنجبت له أبا

(1) أحاديث الشعر ٩٧.

(2) أحاديث الشعر ٩٨.

سلمة الفقيه، وقد توفي سنة أربع ومئة^(١)؛ وأما حماد بن سلمة فهو: أبو سلمة، حماد بن سلمة بن دينار البصريّ الحافظ، كان سيّد أهل وقته، إمامًا في العربية، صاحب سنّة، له تصانيف في الحديث، ويُعدّ من الأبدال، وتوفي في آخر سنة سبع وستين ومئة^(٢)؛ ومصدر هذا الخلط أنّ حماد بن سلمة يقال له: أبو سلمة، كما يُقال لابن عبد الرحمن: أبو سلمة؛ ومن ثمّ يكون الصواب في الفهرس أنّ حماد بن سلمة ورد ذكره في الأحاديث: ٦، ٢٧، ٢٨، وأنّ أبا سلمة بن عبد الرحمن ورد في الأحاديث: ١، ٢، ٢١، ٣٨، ٣٩.

ورابعها أنّ المحقّق لم يذكر في فهرس المصادر عددًا من مصادر تحقيقه، منها: الأدب المفرد للبخاري، والأئمّ للشافعي، وأوجز المسالك للكاندهلوي، والإيضاح للقيسي، وتهذيب التهذيب لابن حجر، وجامع البيان للطبري، والدر المنثور للسيوطي، وديوان أبي بكر الصديّق، وسنن الدارقطني، وصحيح البخاري، وكشف الخفاء للعجلوني، والناسخ والمنسوخ للنحاس، وغير ذلك من المصادر التي ذكرها في حواشي التحقيق ولم ترد في فهرس المصادر.

(١) النسب الكبير - لابن الكلبي ٢: ٣٢٨، تحقيق: محمود فردوس العظم، دار البيقطة العربية، دمشق، والعبر - للذهبي ١: ١١٢، تحقيق: صلاح الدين المنجد، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٨٤.

(٢) سير أعلام النبلاء - للذهبي ٧: ٤٤٤، تحقيق: مجموعة من المحقّقين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٢؛ والعبر ١: ٢٤٨.

وختامًا، إنَّ مآذركته من ملحوظات حول تحقيق الأستاذ الشريف لايقدهح في قيمته وتميِّزه وأفضليته على ما سبقه، ولو لم يكن له من حسنة سوى تخريج الأحاديث من مصادرها لكفاه، ذلك أنَّ تخريج الأحاديث هو أهم مايقوم به محقق أي كتاب من كتب الأحاديث، وما سواه نافلةٌ يُشكر على القيام بها، وقد يُعذر إن تركها، ما لم تكن الحاجة إليها ماسةً؛ وبالله التوفيق.